

مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر

تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف



محمد أمين بن جيلالي
باحث جزائري

مهمنه بل احدث
Mominoun Without 3 orders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر
تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف⁽¹⁾

1- نشر هذا البحث في كتاب «التواصل في مواجهة العنف»، إشراف الطيب بوعزة، إعداد وتنسيق محفوظ أبي يعلا، مؤمنون بلا حدود، 2019

الملخص التنفيذي:

توطّدت العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، في السنوات الأخيرة، نظراً للاعتماد المتبادل الذي فرضته مخرجات العولمة. فأصبحت الوحدات الإثنية في المجتمعات المعاصرة أمام تحدّيات مُفارقة في المجالين؛ من الزاوية الثقافية تركز المطلب الأساسي للجماعات والأقليات والإثنيات في الاعتراف الثقافي/عدم الاعتراف، ومن الناحية الاقتصادية تأسست المطالب الجوهرية لهذه الفئة المهمّشة في العدالة التوزيعية/التوزيع غير العادل. جاءت الفيلسوفة نانسي فريزر بأطروحة مزدوجة لاختبار التفاعل السببي بين الثقافة والاقتصاد ووظيفته البنائية للعدالة الاجتماعية؛ وجعلت متغيراً ضابطاً للعلاقة الثنائية هو المأسسة التي ترتبط بالبعد السياسي المتمثل في علاقات التمثيل عند صياغة مطالب التوزيع والاعتراف.

موضع إشكالي:

تحتلّ فلسفة الاعتراف في الخطاب الفلسفي الغربي المعاصر عموماً، وفلسفة التواصل تحديداً، مكانة مركزية، نظراً للحاجة الملحة اليوم لترتيب علاقات بينية مؤسّسة على الاعتراف المتبادل. انطلقت نانسي فريزر (nancy fraser) من إعادة النظر في افتراضات أكسيل هونيث (axel honneth)، رائد الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت الألمانية، حول شروط تنفيذ الاعتراف، وكان أبرز فكرة تحدّثت عنها هي وضع الاعتراف في هيكل مؤسساتي لممارسته بشكل ديمومي، بعد أن ركّزت على الحق والقانون إطاراً بنيوياً للاعتراف -أشار إليه هونيث في التراتبية الآتية: الحب، القانون، التضامن- فحتّى لا يصل الإنسان إلى درجة «الاحتقار» -وهو نمط من العنف في تصوري- ويحظى بالاعتراف، لا بدّ من تمكين حقوقه بآليات مؤسّساتية وشروط قانونية تعكس وظائف النظام السياسي وأهدافه. إنّ الهدف الأساسي لفريزر من نقد إيتيكا الاعتراف، كما وردت عند هونيث، هو تأصيل الاعتراف بوصفه فعلاً سياسياً، ونقله من لغة الخطاب إلى حركة البراكسيس. هكذا تنقلب مشكلة الاعتراف، وبعد التحولات التاريخية والاجتماعية اليوم، إلى مفارقة أنطولوجية تتطلّب الحفر في أسئلة الهوية واللاهوية، الظلم والعدل.

بين التأصيل والتأسيس للاعتراف، من قبل فريزر، انبجس براداييم مأسسة الاعتراف (institutionnalisée de la reconnaissance)، الذي يسعى إلى التركيز على الاقتصاد والتنمية بوصفهما أسس لبناء الدولة وتحصيل العدالة الاجتماعية، عطفاً على عامل الثقافة عند هونيث؛ بناء الفرد والهوية.

إذا كانت، المؤسسات، لا تزال تؤدي دوراً رئيساً في قواعد التفاعل؛

هل بناء العدالة الاجتماعية، عند فريزر، معادلة عقلانية ومنطقية للتفاعل السببي بين الاعتراف وإعادة التوزيع؟ كيف يمكننا -بعد تبني تصور فريزر- اعتبار الاعتراف مفهوماً معيارياً لعلاج باثولوجية العنف في المجتمعات المعاصرة؟ ما هي الآثار المؤسّسية للاعتراف؟ وهل الحرمان من الاعتراف هو مقدمة للتوزيع الاقتصادي غير العادل، ومن ثمّ العنف؟

كإجابة مبدئية، تتصور الفيلسوفة نانسي فريزر أنّ الاعتراف ليس اختزالي على المستوى الفردي والسيكولوجي والذاتي (هونيث)؛ بل يتعدّى ذلك إلى إطار الجماعة المؤسّساتية لتحقيق مبدأ الاستمرارية والديمومة في الاعتراف داخل المجتمع الواحد، وبين المجتمع والدولة، حتى لا يتحوّل إلى حرمان من الاعتراف (الازدراء أو الاحتقار)، وهو شكل جديد للعنف في تقديري. والاعتراف يتقوّم بالعدالة التوزيعية، في مقابل أنّ الاعتراف الثقافي ركيزة أساسية للتوزيع الاقتصادي العادل.

نانسي فريزر فيلسوفة أمريكية نسوية ما بعد بنوية معاصرة، من مواليد (20 أيار/مايو 1947م)، هي أستاذة في كلية الدراسات العليا للعلوم السياسية والاجتماعية في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية. وتشمل مجالات تخصصها النظرية الاجتماعية والسياسية، والنظرية النسوية، والفكر الأوروبي في القرن التاسع عشر والعشرين، والدراسات الثقافية. وقد نشرت العديد من المقالات، وكتبها تشمل¹:

1- الممارسات الجامحة: السلطة، الخطاب، والنوع الاجتماعي في النظرية الاجتماعية المعاصرة (1989م).

- unruly practices: power, discourse, and gender in contemporary social theory

2- الادعاءات النسوية: تبادل فلسفي (1994، مع سيليا بنحبيب، جوديث بتلر، ودروسيلا كورنيل).

- feminist contentions: a philosophical exchange (1994, with seyla benhabib, judith butler, and drucilla cornell).

3- العدالة الانتقالية: تأملات نقدية حول الوضع ما بعد الاشتراكي (1996م).

- justice interruptus: critical reflections on the «postsocialist» condition (1996).

في حوار أجري مع فريزر، أداره كل من غايل كريكوريان (gaëlle krikorian) وفينسنت كاسانوف (vincent casanova)، كان الحديث والتساؤل، في المحور الاستهلاكي، حول الانتماء الفكري لنانسي فريزر؛ عرضت فيه مسارها الفكري الحافل بالمنعطفات النسوية الحاسمة، كان أولها:

لحظة النضال اليساري:

تُصرّح فريزر: «أنتمي إلى «جيل 1968»، وتكوّنت في ظلّ حركة الحقوق المدنية. هذه المعركة كانت أكثر أهمية. كما ترعرعت في بالتيمور (baltimore)، التي لا تبعد سوى خمسين كيلومتراً شمال واشنطن العاصمة، ولكن، من وجهة نظر ثقافية، [...]، هي مدينة يوجد فيها الميز العنصري la

1- nancy fraser, «social justice in the age of identity politics: redistribution, recognition, and participation», the tanner lectures on human values delivered at stanford university, april 30-may 2, 1996, <http://www.intelligenceispower.com/important%20e-mails%20sent%20attachments/social%20justice%20in%20the%20age%20of%20identity%20politics.pdf>, p2, date of visit: 28 september 2017.

(ségrégation raciale) بقوة. كانت تجربة هذا النضال حاسمة، كما كان نشاطي كعضو في طلبة المجتمع الديمقراطي (sds)، [...] لقد اكتسبت الحركة مكانة كبيرة ما بين عامي (1965م و1969م)؛ حيث أصبحت واحدة من المتحدثين الرئيسيين باسم الطالب اليساري الجديد. لقد كان هذا الالتزام مساراً سياسياً. في بعض الأحيان، فكّرت في ترك الجامعة كلياً. ومع ذلك، في عام (1970م) كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة، كما كان في كل مكان آخر. كنا نظنّ أنه يمكن أن تتغير الأمور بسرعة كبيرة، ولكن من الواضح أن هذا ليس هو الحال. وفي هذا السياق، بدأت بعض الحركات، التي لم أشارك فيها، في استخدام العنف كوسيلة للعمل السياسي»².

تحدّث فريزر عن أزمة ثقافية حادّة شهدتها المجتمع الأمريكي في الستينيات من القرن العشرين، وهي السياسات العنصرية للنظام ضدّ الأقليات الوافدة من مختلف أجناس العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا الوضع حافزاً أساسياً للعمل السياسي السلمي لاسترداد حقوق الأقليات المنبوذة، لكن انزلاق بعض الحركات إلى هاوية العنف جعل فريزر تعيد النظر في الممارسة السياسية والاستقلال النسبي عن الحركة، لتتحول إلى البحث الأكاديمي في الحقل النسوي وحقول معرفية أخرى.

لحظة التفكير النقدي:

تقول فريزر: «كنت بحاجة إلى فترة من التفكير عندما تغيّر المجتمع بسرعة كبيرة؛ لذلك بحثت عن طريقة أخرى للعيش والتفكير: اخترت الجامعة بدوام كامل. ومع ذلك، واصلت مسيرتي مع هذه الحركة باحثاً عن إحداث توازن مستمر بين العالمين (الجامعة/الحركة). وعلاوة على ذلك، إنّ تكويني الفكري الأكثر صرامة لم يبقَ في مكانه بعد. حصلت على درجة البكالوريوس في كلية برين ماور في فيلادلفيا (philadelphie)، والمعروف عنيّ هو علاقتي بالحركات النسوية. ثم تابعت في جامعة مدينة نيويورك؛ حيث تحصلت على درجة الدكتوراه. ثم شرعت في دراسة الفلسفة الكلاسيكية: بدايةً، كنت أودّ التخصص في الفلسفة اليونانية اللاتينية! لكن الضرورة السياسية كانت أقوى، ثم تحوّلت إلى الفلسفة الألمانية - هيغل، ماركس- والتقليد العام للماركسية الغربية، وخاصة مدرسة فرانكفورت»³.

على الرغم من اختلاف المرجعيات التأسيسية لفكر فريزر، تظل مرجعيات منتظمة في نسق معرفي يسير في التكوين اليوناني والألماني، الذي يتميز بالصرامة المنهجية والمسؤولية الفكرية. كان اعتماد

2- vincent casanova & gaëlle krikorian, «entretien avec nancy fraser», devenir pairs-vacarme 55, 15 avril 2011, in: <http://www.vacarme.org/article2005.html>, date de la visite: 11 october 2017.

3- ibid.

الخط الماركسي غير كافٍ لتحليل الوضع الثقافي والنظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، فتوجهت فريزر نحو مدرسة فرانكفورت؛ لأن إطارها النظري أكثر استيعاباً لما يحدث للمجتمع الأمريكي أكثر من الإطار الماركسي، فحضور المنظور الطبقي في الأوساط الأكاديمية أصبح باهتاً بسبب التحول الإبيستمولوجي إلى نظرية النخبة.

أولاً: التأسيسات النموذجية للاعتراف: بين الصراع والتواصل

تعود أشكلة مفهوم الاعتراف؛ هل هو علاقة؟، أو موقف؟، أو عملية؟، إلى تضارب التصورات والرؤى حول هذا المفهوم، فقد انطلق الخطاب المعرفي المعاصر حول هذه المسألة من سياقات بيئية ونزعات فكرية مختلفة، الأمر الذي فرض صراعاً برادايماً. على الرغم من ذلك، هناك اتفاق سلس وبسيط يتجلى في التخرّيج السيكو-سوسيولوجي لسؤال الاعتراف، على اعتبار أنه تعبير عن كينونة مستقلة للذات في علاقتها بالآخر، لكن هذه الاستقلالية الذاتية هي مطلب داخلي تقتضيه فطرة الإنسان التوّاقة إلى الحرية وتحقيق الذات، أيضاً يحتاج الاعتراف إلى تعضيد مؤسّساتي ينظم إجراءاته، ويضعه في مساره الصحيح وسيروته السليمة. هذا الخط السديد بدوره يمنع الاعتراف من الانزلاق نحو الاختلاف غير المؤسّس الذي يُنتج التطرف واللاعادلة والاستبداد والعنف.

1- البنية الصراعية للاعتراف داخل البراداييم الحديث:

فهمت الفلسفات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية الحديثة ظاهرة الصراع على أنها تدبير للاعتراف، لكن يظهر هنا الاعتراف بمفهومه السلبي الخالي من المحتوى المعياري والإيتيقي والديني، وهذا نظراً لحدثة الفكر البشري بعد العصور الوسطى، وما ميزه من ثنائيات صراعية، كالسياسة والدين، العقل والإيمان.

يعدّ نيكولو مكيافيلي (nicolas machiavel) العنف جزءاً من السياسة، يجب أن يهدف إلى الاستقرار، والحفاظ على الحاكم، والمصلحة العامة للمجتمع. في الفصل الثامن عشر من (الأمير، the prince) يشير مكيافيلي إلى أنّ الصراع -وهو القمة المطلقة للعنف السياسي- شرٌّ ضروري⁴.

بهذا المعنى يغدو للصراع وظيفة رئيسة هي توطين كيان معيّن، والمطالبة ضمناً بالاعتراف بهذا الكيان المؤسّس والنواتج عن الصراع. الدولة أو الفرد أو الجماعة أو الطائفة كلّها كيانات سوسيولوجية تبحث

4- adam minter, «machiavelli, violence, and history», the harvard review of philosophy, volume 2, issue 1, pu - lished by the philosophy documentation center, (spring 1992), p.25-26.

عن الإثبات والتأكيد من العالم الخارجي المليء بكيانات مُقابلة موسومة بميزة تنافسية، وتحمل مطالب مناقضة تماماً لمصالح الكيانات التي تسعى إلى الاعتراف.

يقول توماس هوبز (thomas hobbes): «أضع في المرتبة الأولى، كميلٍ عام لدى الجنس البشري، الرغبة الدائمة التي لا تهدأ باقتناء السلطة بعد السلطة، وهي لا تنتهي إلا بالموت. والسبب في ذلك [...] هو أنّ الإنسان لا يستطيع ضمان القوة ووسائل العيش الجيد، التي يملكها الآن، دون أن يقتني المزيد منها [...] إنّ التنافس على الثروات أو الشرف أو الإمرة، وغيرها من السلطات، ينتج ميلاً إلى النزاع والعداوة والحرب⁵».

هذا التنظير يؤكد أن الاعتراف هو حصيلة متوالية ومتتالية سيكولوجية تنبع من حقيقة الرغبة المستمرة عند الكائن البشري في البحث عن السلطة، مهما كانت الوسائل في تحقيق ذلك؛ سلمية أم صراعية، القصد هو الغاية الذاتية المرتبطة بالثقافة والهوية والذات والمصلحة. التعرّف على المكونات الذاتية، ثم الحفاظ عليها وحمايتها وصونها والدفاع عنها بتدبير الاعتراف.

لقد دخلت الفلسفة الاجتماعية الحديثة اللحظة التاريخية التي اتسمت فيها الحياة الاجتماعية بأنّها في الأساس مرهونة بـ «الصراع من أجل الحفاظ على الذات، struggle for self-preservation». وقد مهّدت الكتابات السياسية المكيافيلية في هذا المجال الطريق أمام المفهوم، الذي يقضي بأنّ الأفراد والمجتمعات السياسية على حدّ سواء في حالة من الصراع والتنافس المستمر على المصالح. في عمل توماس هوبز، أصبحت هذه المنافسة، في نهاية المطاف، الأساس الرئيس لتبرير تعاقدى لسيادة الدولة. هذا النموذج الجديد لتمثيل الصراع من أجل الحفاظ على الذات لا يمكن إلا أن يظهر نتيجةً للمكونات المركزية للمذهب السياسي الذي تأسس في العصور القديمة، وكان مقبولاً ومسلماً بصحته، إلى حدّ بعيد، في العصور الوسطى⁶.

ظلت فكرة الصراع مُهيمنةً بشكل رهيب على براداييم الفلسفات الحديثة (مكيافيلي وهوبز... إلخ)؛ حيث حملت هذه الفلسفات همّاً أساسياً هو تحصيل «البقاء» (survival)، لكن بوصفه بديلاً منهجياً فرضته السياقات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للعولمة. في إطار النسق الغربي، برزت مقاربة «الصراع من أجل الاعتراف» عند أكسل هونيث، التي حاول على ضوئها بناء سيكولوجية جديدة للتفاعلات الاجتماعية، بعد دراساته النقدية المُعمّقة للعديد من الإسهامات المعرفية؛ سياسات الاعتراف (تشارلز تايلور charles

5- هوبز، توماس، اللفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث-كلمة، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2011م، ص105-106.

6- axel honneth, the struggle for recognition: the moral grammar of social conflicts, translated by joel anderson (massachusetts-great britain, the mit press cambridge, 1995), p.7.

(taylor)، سيرة الاعتراف (بول ريكور paul ricœur) والفعل التواصلي (يورغن هابرماس Jürgen Habermas). ما كان ينقص محاولة هونيث، في هذا المضمّر، هو الطابع المؤسّساتي لعملية الاعتراف في مقابل الانحباس داخل الفضاء النفسي.

2- الاعتراف فلسفة للتواصل في البراداييم المعاصر:

كيف يمكن اعتبار النظريات المعاصرة حول الاعتراف أساس إبستمولوجي لفلسفة التواصل؟

يأخذ مطلب الاعتراف عند تشارلز تايلور: «طابع الاستعجال من خلال الروابط المفترضة بين الاعتراف والهوية، [...] فالأطروحة هي أنّ هويتنا تتشكّل جزئياً من خلال الاعتراف أو غيابه، وغالباً ما يكون ذلك من خلال عدم الاعتراف بالآخرين، [...] إنّ اللااعتراف يمكن أن يُلحق الضرر، ويمكن أن يكون شكلاً من أشكال الاضطهاد»⁷.

انطلق الفيلسوف الكندي تايلور، في تحليل مفهوم الاعتراف، من وضعية الأقليات في إطار سياسة التعددية الثقافية؛ حيث ينتهي في فلسفته السياسية والأخلاقية إلى نقطة جوهرية، وهي أنّ عدم الاعتراف يمكن أن يُعدّ نوعاً من الظلم الثقافي؛ لأنّه إقصاء للهوية واستبعاد للثقافة الأصلية، وبهذا يكون مطلباً استعجالياً؛ لأنّ الجماعات التي تحمل همّ الاعتراف تعيش حالة اضطراب في المطالبة «بالاعتراف بالاختلاف»⁸.

يعتقد بول ريكور أنّ طبيعة الوضع الاجتماعي المرتبط بالاختلافات الثقافية ليس سوى نمطاً واحداً من عدد من أنماط الاعتراف المتبادل (mutual recognition)؛ انطلق التمييز الريكوري من اختلاف معاني الاعتراف⁹، التي يمكن تلخيصها في الآتي: 1- الاعتراف بما هو هوية (as identification)، تحديد أيّ شيء. 2- الاعتراف شهادة للذات بوصفها فاعلاً مسؤولاً (attestation of oneself as a capable agent). 3- تأكيد الذات والاعتراف المتبادل¹⁰.

7- charles taylor, «the politics of recognition», https://www.uio.no/studier/emner/sv/sai/sosant2210/v15/pensu-liste/taylor_the_politics_of_recognition.pdf, p.25, date of visit: 25 october 2017.

8- الاعتراف بالاختلاف (recognition of difference): هو مطلب تم رفعه من قبل الجماعات من أجل تعبئة الصراعات تحت لافتة الانتماء الإثني والعرق والجنس والحياة الجنسية. انظر:

- martha e. gimenez, «working class», in william a. darity, international encyclopedia of the social sciences, macmillan reference usa, volume 9, 2nd edition, p.132.

9- arto laitinen, «paul ricoeur's surprising take on recognition», études ricoeuriennes/ricoeur studies, volume 2, issue 1, (2011), p.37.

10- ibid., pp.43-44.

يبدو أنّ ريكور يريد أن يبلغ إشكالية ذات صدى خاصّ، في أيّامنا، في البلاد الأنجلوسكسونية، التي تحمل عنوان «التعددية الثقافية»؛ حيث الجدل يبلغ أشده بين الخصوصيات القومية والمحلية للجماعات والشعوب والآفاق الكونية لمطالب الاعتراف الجماعي، وحقوق تقرير المصير، وأنماط الشرعية التي تقتضيها «سياسة الاعتراف»، وكذا نظم الحكم التي من شأن مثل هذا التدبير وأصوله¹¹.

لقد تمفصلت سياسات الاعتراف اليوم داخل القضايا الاجتماعية للفضاء العمومي، ومن ثم أدّت وظيفة الفعل التواصل في النقاش العمومي حول التضامن وإيتيقا الاعتراف والحرية والاندماج الاجتماعي. في المقابل، ارتدّت الساحة العمومية بموجة نقد لسياسات الدولة حول الاعتراف؛ لأنها مبنية على سياسات للاستيعاب وليست سياسات للتعددية.

من هذا المنطلق حاولت فريزر إعادة التفكير في المجال العام الذي أورده هابرماس في سجلاته؛ تقول فريزر إنّ «مفهوم "المجال العام" (sphère publique)، بمعنى هابرماس [...]، هو فضاء، داخل المجتمعات الحديثة؛ حيث تتشكّل المشاركة السياسية من خلال المناقشات. هذا الفضاء الذي يناقش فيه المواطنون قضاياهم المشتركة، وبالتالي هو ساحة مؤسسية للتفاعل الخطابي. من وجهة نظر مفاهيمية، هذه الساحة متميّزة عن الدولة لأنها مكان إنتاج وتداول الخطاب الذي يمكن، من حيث المبدأ، أن يُستخدم لنقد الدولة»¹² «إنّ تفسير هابرماس يُصرّ على الطابع الفريد للمفهوم البرجوازي للمجال العام، على مطالبته أن تكون الساحة العامة، في صيغة المفرد. في مقابل ذلك تقترح فريزر المزايا النسبية لجمهور عالمي واحد بالنسبة لتعدد الجمهور في نمطين مجتمعيين حديثين؛ المجتمعات الطبقية، المجتمعات المتساوية والمتعدّدة الثقافات»¹³.

إذاً، تشكّل مفهوم الاعتراف، عند هابرماس، في سياق حديثه عن «إيتيقا المناقشة» داخل الفضاء العمومي؛ حيث افترض أنّ النقاش عمومي بامتياز، يتم ضمن شروط عقلانية يميّزها الحجاج والبرهان، تتحول إجرائياً إلى ممارسة «بينذاتية» محلية أو عالمية (كوسموبوليتانية)، تُطرح في دائرة النقاش قيم الهوية والتعددية الثقافية والتسامح والحوار والحرية في إطار ديمقراطية تشاورية. لكنّ فريزر وصفت هذا النموذج بالأحادي؛ لأنه يؤمن بالتاريخ البرجوازي، ولا يحجز مكاناً للجمهور في التداولية الهابرماسية. إن

11- ريكور، بول، سيرة الاعتراف: ثلاث دراسات، ترجمة فتحي أنقزو، مراجعة محمد محجوب، المركز الوطني للترجمة/دار سيناترا، تونس، ط1، 2010م، من مقدمة المترجم.

12- nancy fraser, «repenser la sphère publique: une contribution à la critique de la démocratie telle qu'elle existe réellement», extrait de habermas and the public sphere, sous la direction de craig calhoun (cambridge, mit press, 1992), traduit de l'anglais par muriel valenta in: hermEs revues 31, (2001), p.129.

13- ibid, pp.137-138.

علاقة هابرماس بهونيث تجد فسحتها في الأطر المعيارية المشتركة؛ لذلك كان الانتقاد الأساسي الموجه من قبل فريزر إلى هونيث متمركزاً حول المفهوم الترانسدنتالي لإيتيقا الاعتراف.

ثانياً: إيتيقا الاعتراف عند هونيث والسيكولوجيا الذاتية:

يقول هونيث: «أحاول أن أطوّر، على أساس نموذج هيغل «الصراع من أجل الاعتراف» «struggle for recognition»، أسس نظرية اجتماعية وفقاً لمحتوى معياري. [...] والذي يركز على المفهوم الأخلاقي المُحرّك للصراع. وليس هناك مصدر أفضل للإلهام لتطوير مثل هذا المفهوم من كتابات هيغل المبكرة. [...] يبدأ ذلك من محاولة تطوير نسخة تجريبية عن الفكرة الهيغلية من خلال الاعتماد على علم النفس الاجتماعي عند جورج هربرت ميد (george herbert mead). وبهذه الطريقة، يظهر مفهوم مشترك للشخص المتميّز، حيث إمكانية وجود علاقة غير مشوّهة مع الذات تعتمد على ثلاثة أشكال من الاعتراف: الحب (love)، والحقوق (rights)، والاحترام (esteem)»¹⁴.

إذا افترضنا أنّ الاعتراف هو علاقة (relation) ناتجة عن التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، فإنّ الحب والاحترام، مثلاً، علاقة إنسانية يحكمها قيم أخلاقية إيتيقية، والحقوق علاقة قانونية يضبطها قيم مؤسسية (الواجب والحق وفقاً لعقد اجتماعي). الشكّلان الأولان من الاعتراف يمثلان الإطار المعياري والأخلاقي، بعد الاحتكاك المعرفي بجورج هربرت ميد، حدث الانتقال إلى المحتوى الإمبريقي التجريبي للاعتراف مع اعتماد المؤسسة قيمةً ضابطةً لعلاقة الاعتراف. لكن هل ارتكاز هونيث على علم النفس الاجتماعي كفيل بمأسسة الاعتراف؟

في تطوير فريزر لموقفها لم تستهدف هابرماس في خطابها، ولكن كان يناقش هذا الخطاب مفكرين اشتغلوا في تطوير نظريات الاعتراف، ولاسيما تشارلز تايلور وأكسل هونيث؛ حيث وضع كلّ منهما منظوراً هيغلياً للاعتراف. يربط تايلور وهونيث مفهوم الاعتراف بالأسئلة المتعلقة بتحقيق الذات، ويؤكدان أنّه في السعي إلى الاعتراف بموضوع آخر نسعى إلى تحقيق هويتنا الخاصة به. إنكار الاعتراف بشخص ما هو حرمانه من الازدهار الإنساني. تُجادل فريزر بأنّ تايلور وهونيث يضعان مفهوم الاعتراف في نموذج تحقيق الذات (self-realization) لأنهما يطرحان أسئلة من قبيل «الحياة الخيرة» بدلاً من العدالة. وهي تقترح أن نتصور الاعتراف في إطار الانتماء إلى نموذج العدالة، وأن نعامل الأخطاء الأخلاقية باعتبارها أسئلةً تتعلق بالوضع الاجتماعي: «وهذا يعني دراسة أنماط مؤسسية ذات قيمة ثقافية لتأثيرها على المكانة النسبية للفاعلين الاجتماعيين». إنّ فهم كيفية بناء أنماط التقدير الثقافي في ظل الاستبعاد والاحتقار، يسمح

14- axel honneth, op.cit, p.1.

لنا بالحديث عن عدم الاعتراف، أو حالة التبعية. ترغب فريزر في الهروب من مزلق التفكير في الاعتراف من حيث الأفكار النفسية حول تحقيق الذات، وتؤكد بدلاً من ذلك: يجب أن نتصور الاعتراف على أنه ينتمي إلى أنماط مؤسسية للتقدير الثقافي. وتتمثل رؤيتها في كيفية ارتباط ممارسات التبعية باختراقات العدالة¹⁵.

ثالثاً: النقيض الديالكتيكي لسيكولوجية الاعتراف: المؤسسة

طُرحت قضية المؤسسة، في منظور فريزر، ضمن سياق إبستيمي شامل، يمكن وصفه بالمنظور المتكامل للعدالة الاجتماعية؛ بمعنى أنّ العدالة لا تتمثل المجتمع، ولا تستغرق في حل قضاياها الشائكة، إلا إذا نظرنا إليها من زاوية شمولية، ونظرنا لها من أبعاد مختلفة، عكس المنظور النفسي الذي يتأسس على نظرة أحادية اختزالية هي التعرف على الذات بتأكيداتها، والاعتراف بالذوات وفقاً للإيتيقا.

1- المنظور المتكامل للعدالة الاجتماعية:

إنّ التأطير المبكر لمنظور فريزر يتعلّق، في المقام الأول، باللامساواة واللاعادلة في سياق الرأسمالية العالمية وزيادة التنوع الثقافي في المجتمع الحديث. وعليه، تدعو فريزر إلى اتباع منهج «المنظورات المزدوجة» الذي يميّز بين نوعين من الظلم، وهما عدم الاعتراف والتوزيع غير العادل، المتأصلان على التوالي في الهيمنة الثقافية المستمرة، من خلال وضع النظام والنسق الاقتصادي للرأسمالية الحديثة. وتحدّد فريزر ثلاثة أنواع من الظلم الاجتماعي والاقتصادي: الاستغلال، التهميش الاقتصادي، الحرمان من مستوى معيشي لائق؛ يقابلها ثلاثة أنواع من الظلم «الثقافي» أو الرمزي (cultural or symbolic) المتجذّرة في الأنماط الاجتماعية للتمثيل، وهي: الهيمنة الثقافية، عدم الاعتراف، عدم الاحترام¹⁶.

تقترح فريزر برادايامات سوسيولوجية تأويلية معاصرة لفهم مسألة العدالة ومعالجة ظاهرة الظلم الشامل، لكنّها تنطلق في ذلك من قلب مفاهيم السياسة العملية المتصلة بهوية الأقليات المهمشة والطبقات المستبعدة.

إنّ برادايام إعادة التوزيع (redistribution) لا يقوم فحسب على علاقة إشكالية بين الطبقات الاجتماعية، مثل ما يمكن العثور عليه في الليبرالية الجديدة أو الديمقراطية الاجتماعية أو الاشتراكية؛ بل يشمل أيضاً جميع أشكال النسوية المناهضة للعنصرية، التي تسعى، في التحولات أو الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية،

15- María Pía lara and robert fine, «justice and the public sphere», in: nancy fraser and pierre bourdieu, (mis) recognition, social inequality and social justice, edited by terry lovell (new york-london, routledge, first published, 2007), p.41.

16- terry lovell, «nancy fraser's integrated theory of justice: a "sociologically rich" model for a global capitalist era?», in: nancy fraser and pierre bourdieu, (mis)recognition, social inequality and social justice, edited by terry lovell (new york-london, routledge, first published, 2007), p.67.

إلى الانتصاف لمظالم الجنس أو الإثنية أو «العرق» (race)؛ لذلك هي أوسع من سياسة الطبقة التقليدية. وبالمثل، إنّ براداييم الاعتراف (recognition) لا ينطبق فحسب على الحركات التي تسعى إلى إعادة النظر في الهويات التي أُقصيت بشكل غير عادل، وتجد تعبيراتها في النسوية الثقافية، والقومية الثقافية السوداء (le nationalisme culturel noir)، أو حركة هوية المثليين (le mouvement identitaire gay)؛ كما أنّها تغطي أيضاً مختلف النزعات التفكيكية، مثل الحركة الكويرية (le mouvement queer)، والنقد المضاد للعنصرية، والنسوية التفكيكية، التي تتناقض مع أساسيات السياسة التقليدية للهوية. وبهذا المعنى، فإنه يتجاوز الحدود التقليدية لسياسة الهوية¹⁷.

في مقابل التأسيس المعرفي لنظرية عامة للعدالة الاجتماعية عند فريزر، ينبغي التنويه لمسألة جديرة بالاهتمام؛ ما هي المظلة الراعية للعلاقة التفاعلية (الاعتماد المتبادل) بين الاعتراف وإعادة التوزيع؟

2- البنية المؤسسية للاعتراف وإعادة التوزيع:

تختلف وتتعدّد مستويات تحليل الاعتراف وإعادة التوزيع، عند فريزر، حسب طبيعة الأطر الفكرية النظرية والأطر العملية.

تُشير فريزر إلى أربعة تخصصات معرفية لتحليل الاعتراف؛ فعلى مستوى الفلسفة الأخلاقية in moral (philosophy)، يتم استنباط مفهوم شامل للعدالة يمكن أن يستوعب المطالب القابلة للدفاع عن المساواة الاجتماعية والمطالب القابلة للدفاع عن الاعتراف بالاختلاف. أمّا في النظرية الاجتماعية in social (theory)، فتتمثل المهمة في تغيير حالة المجتمع. أمّا جانب النظرية السياسية (in political theory)، فيركّز على تصور مجموعة من الترتيبات المؤسسية والإصلاحات السياسية التي يمكن أن تعالج كلاً من التوزيع غير العادل وعدم الاعتراف. وأخيراً في السياسات العملية (in practical politics)، وبشكل عام، يكون العمل على تعزيز المشاركة الديمقراطية عبر الانقسامات الحالية، من أجل بناء توجه برنامجي واسع النطاق يُدمج أفضل سياسات إعادة التوزيع مع أفضل سياسات الاعتراف¹⁸.

ترتيباً على ما سبق، نلاحظ أنّ مأسسة الاعتراف تحتل مساحة كبيرة في حقل النظرية السياسية والسياسات العملية؛ فالأول تصور أولي لأسس الاعتراف ومبادئ التوزيع، والثاني مجال خصب لصناعة السياسات حول هذه المبادئ والأسس وتبنيها مع الواقع المنشطر ثقافياً وغير العادل اقتصادياً واجتماعياً.

17- nancy fraser, «justice sociale, redistribution et reconnaissance», revue du mauss, la découverte, volume 1, issue 23, (2004), p.154.

18- nancy fraser and axel honneth, redistribution or recognition?: a political-philosophical exchange, translated by joel galb, james ingram, and christiane wilke (london-new york, verso, first published, 2003), pp.26-27.

تفترض فريزر أنّ الاعتراف هو مسألة عدالة، لكن في نظرها: ما هي بالضبط علاقة الاعتراف بالتوزيع؟ ترى فريزر، من جهة، أنّ النظريات المعيارية للعدالة التوزيعية يمكن أن تغطي بشكل كافٍ مشاكل الاعتراف. ومن المؤكد أن العديد من منظري التوزيع يقدّرون أهمية حالة ما «فوق الرفاه المادي» (material well-being)، ويسعون إلى استيعابها في مفاهيمهم. هذا هو الحال في دراسة أولية للوضع الراهن، ولكن الواقع، كما تكتشف فريزر، هو نتيجة للتوزيع غير العادل (maldistribution)، وعدم الاعتراف (misrecognition)، بالإضافة إلى التمييز القانوني. من هنا تدعو فريزر إلى ضرورة تجاوز نظرية العدالة التوزيعية إلى دراسة الأنماط المؤسسية للتقدير الثقافي؛ تتساءل فريزر، هل هذه الأطر تُعيق المناصفة التشاركية في الحياة الاجتماعية؟ هل يمكن للنظريات القائمة أن تغطي مشاكل التوزيع بشكل كافٍ؟ من المؤكد أنّ بعض المنظرين يقدّرون أهمية المساواة الاقتصادية، ويسعون إلى استيعابها في تقديراتهم. يفترض هونيث نظرة ثقافية اختزالية للتوزيع، ويعتقد أنّ تغيير النظام الثقافي يكفي لمنع التوزيع غير العادل. ولكن في الواقع، كما رأينا، ليس كل توزيع غير عادل ناتج عن عدم الاعتراف¹⁹.

إنّ الاختبار الواقعي لفرضية الاعتراف وإعادة التوزيع في تحقيق العدالة الاجتماعية يرتهن بمدى مأسسة المطالب الثقافية والاقتصادية؛ بمعنى تدخّل متغير التمثيل بوصفه أساساً ضابطاً للعلاقة، فلا يجد مطلب الاعتراف والتوزيع العادل مكانه لدى النظام السياسي إلّا بتمثيله في هيئات قانونية وأطر دستورية، تتمثل إجرائياً في المنظمات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، ويُشترط أن تكون هذه الهيئات، حسب صامويل هنتغتون²⁰، مستقلة وقادرة على التكيف ومتماسكة، سواء كان ذلك محلياً أم دولياً.

في عالم اليوم، تتجاهل مطالب إعادة التوزيع، على نحو متزايد، افتراض الاقتصادات الوطنية. ففي مواجهة الإنتاج عبر الوطني، [...] تبدو النقابات العمالية المركزة وطنياً على نحو متزايد بالنسبة إلى الحلفاء في الخارج [...] فترتبط صراعات الفلاحين الفقراء والشعوب الأصلية ضد السلطات المحلية والوطنية المستبدة بمناهضة الشركات عبر الوطنية والنيوليبرالية العالمية، فمثلاً يستهدف متظاهرو منظمة التجارة العالمية مباشرةً هياكل الحكم الجديدة للاقتصاد العالمي، التي عززت بشكل كبير قدرة الشركات الكبيرة والمستثمرين على الهروب من السلطات التنظيمية والضريبية للدول الإقليمية. وبالطريقة نفسها، إنّ الحركات التي تناضل من أجل الاعتراف تتطلّع بشكل متزايد إلى ما وراء الدولة الإقليمية. تحت مظلة شعار «حقوق المرأة هي حقوق الإنسان» (women's rights are human rights)، على سبيل المثال،

19- ibid., pp.34-35.

20- المؤسساتية في تصور هنتغتون: «هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً. إنّ مستوى المؤسساتية في أيّ نظام سياسي يمكن تعريفه بتكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته». للمزيد انظر:

هنتغتون، صامويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، ط1، 1993م، ص21.

تربط النسويات في جميع أنحاء العالم الصراعات ضد الممارسات الأبوية المحلية بحملات إصلاح القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، إنّ الأقليات الدينية والإثنية، التي تواجه التمييز داخل الدول الإقليمية، تعيد تشكيل نفسها بوصفها من الشتات، وبناء جماهير عابرة للحدود الوطنية لتعبئة الرأي العام الدولي. وأخيراً، تسعى تحالفات الناشطين في مجال حقوق الإنسان، عبر الوطنية، إلى بناء مؤسسات عالمية جديدة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي يمكن أن تُعاقب على انتهاكات الدولة لكرامة الإنسان²¹.

3- اكمال المأسسة بتفعيل السياسي لبناء العدالة الاجتماعية:

تذكر الفيلسوفة فريزر أننا، في السياق العالمي، بحاجة ماسة إلى تسييس مسألة الاعتراف في إطار «نظرية العدالة الديمقراطية ما بعد الويستفالية (une théorie de la justice démocratique post-westphalienne)»؛ «دمج البعد السياسي للتمثيل (la représentation) جنباً إلى جنب مع البعد الاقتصادي والبعد الثقافي للاعتراف». إنّ استخدام عبارة «بجانب» يستنطق الوضع المُعطى للبعد السياسي مقارنة بالأبعاد الاقتصادية والثقافية، في حين أنّ الرهان يكمن في استيعاب الصراعات ضد التوزيع غير العادل، والحرمان من الاعتراف والتمثيل. إنّ البعد السياسي، وفقاً لفريزر، في حدّ ذاته يتجلى في التوزيع والاعتراف؛ فهي عموماً تعدّ مسائل تقرّها الدولة. بقدر ما يتعالى (transcendantale) البعد السياسي على الأبعاد الاقتصادية والثقافية، بقدر ما يحدد شروط إمكانية صياغة مطالب إعادة التوزيع والاعتراف. ويحدّد الإطار السياسي معايير التصنيف المستخدمة في الأبعاد الاقتصادية والثقافية (الطبقة والوضع) والإجراءات المشروعة لإضفاء الشرعية على هذه التصنيفات أو تحييدها. توضح نانسي فريزر البعد المتعالي للجانب السياسي في نظريتها الثلاثية الأبعاد: «التمثيل دائماً موجود بالفعل في المطالبة بإعادة التوزيع أو الاعتراف. البعد السياسي ضمني؛ بل يتطلب أن يكون كذلك، لا يوجد إعادة توزيع أو اعتراف بدون تمثيل»²².

تؤكد فريزر ضرورة عدم الانزلاق من البعد المتعالي للسياسة إلى تجاوزها: «لا أسعى إلى اقتراح أن السياسة هي بعد متعالٍ عن العدالة، وأكثر أهمية من الأبعاد الاقتصادية والثقافية؛ بل تؤخذ الأبعاد الثلاثة في علاقة تشابك وتأثير متبادل. وكما أنّ إمكانية صياغة مطالب التوزيع والاعتراف تعتمد على علاقات التمثيل، فإن وجود صوت سياسي يعتمد على العلاقات بين الطبقات والوضع. هذه الأبعاد الثلاثة متداخلة،

21- nancy fraser, «re-framing justice in a globalizing world» in: nancy fraser and pierre bourdieu, (mis) recogn - tion, social inequality and social justice, edited by terry lovell (new york-london, routledge, first published, 2007), pp.18-19.

22- réjane sénac, «l'institutionnalisation d'une égalité dans la différence: parité, diversité, intersectionnalité», 12e congrès, association française de science politique (afsp), section thématique 65: «des "politiques" de l'intersectionnalité: un regard comparatif sur l'institutionnalisation du traitement des discriminations multiples en europe», jul 2013, sciences po, paris, 27 rue saint-guillaume, france. submitted on 3 april 2014, p.6. in: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00972735/document>, date de la visite: 07.09.2017.

يجب أن نجعل الصراعات في ترابط للتغلب على اللادالة». وهكذا، فإن «التركيز على بعد واحد أو آخر هو مجرد قرار تكتيكي واستراتيجي»²³.

إنّ جوهر العدالة، عند فريزر، هو المساواة في المشاركة. ووفقاً لهذا المبدأ المتمثل في المساواة في القيمة المعنوية، تتطلب العدالة ترتيبات اجتماعية؛ يعني التغلب على الظلم هو تفكيك للعقبات المؤسسية التي تمنع الأفراد من المشاركة في التفاعل الاجتماعي. هناك نوعان مختلفان من العقبات التي تعترض المناصفة التشاركية (participatory parity)، يقابلها نوعان مختلفان من الظلم. فمن ناحية، يمكن أن تحرم المشاركة الكاملة للهيكل الاقتصادية الأفراد من الموارد التي يحتاجونها من أجل التفاعل مع الآخرين؛ التي يعانون فيها من ظلم التوزيع أو التوزيع غير العادل. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً منع الأفراد من التفاعل على أساس المناصفة (parity) من خلال الهرمية المؤسسية للتقدير الثقافي التي تحرمهم من المكانة المطلوبة؛ التي يعانون فيها من عدم المساواة أو عدم الاعتراف. في الحالة الأولى، إنّ المشكلة هي الهيكل الطبقي للمجتمع، الذي يتطابق مع البعد الاقتصادي للعدالة. في الحالة الثانية، تكمن المشكلة في النظام القائم الذي يتوافق مع البعد الثقافي والبنية الطبقية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. لا يعكس النظام القائم العلاقة بدقة؛ على الرغم من التفاعل السببي، إلا أنّ بينهما بعض الاستقلالية²⁴.

رابعاً: أهمية نظرية الاعتراف عند فريزر ضمن التغيرات الراهنة للعنف:

تتتمي نظرية الاعتراف، عند نانسي فريزر، في خطّها العام، إلى الاتجاه المعرفي الذي يحاول تحليل البنية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للتفاعلات السلوكية اليومية بين الجنسين، سعياً نحو بناء مقاربة تفسيرية لظاهرة العنف المجتمعي. قبل الحديث عن هذه المقاربة وتكيفاتها الراهنة مع المستجدات السياقية اليوم، نبحث عن أهم المحددات النظرية والواقعية للعنف في علاقته بالاعتراف والتوزيع لدى فريزر.

تُعرّف فريزر: «العنف (violence) بأنه قابلية الانفعال السلبي بشكل منتظم، وإن كان العنف في جوهره عشوائياً، وغير عقلائي، وله دوافع لاواعية [...] ويرتبط العنف، في منظور فريزر، [...] ارتباطاً وثيقاً بالإمبريالية الثقافية»²⁵. لقد أدّت الهيمنة الثقافية في المجتمعات المعاصرة إلى سيطرة المركز على الهامش في ظلّ تراتبية اجتماعية متصلة بالجنس والعرق والأقليات، فالعنف المجتمعي وليد الهيمنة الثقافية

23- ibid.

24- nancy fraser, «re-framing justice in a globalizing world», opcit, p.20.

25- nancy fraser, justice interruptus: critical reflections on the "post social" condition (london-new york, routledge, 1997), p.198.

كما تعتقد فريزر؛ هذه الهيمنة بدورها أفرزت عدم الاعتراف الثقافي والتوزيع الاقتصادي غير العادل. ويمكن تشريح الواقع الذي فرض هذه الحالة وفقاً للمحددات الآتية:

1- التحوّل في السياسة النسوية:

إنّ التحوّل، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، من التصورات شبه الماركسية (quasi-marxist)، التي تركّزت جهودها حول المنظورات الجندرية للثقافة والمفاهيم القائمة على الهوية، تزامن مع تحولٍ موازٍ في السياسة النسوية، في حين أن جيل عام (1968م) كان يأمل في إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي من أجل إلغاء تقسيم العمل بين الجنسين، فوضعت النسويات اللاحقة أهدافاً أخرى أقل أهمية. على سبيل المثال، طالب البعض بالاعتراف بالاختلاف الجنسي (sexual difference)، في حين فضّل آخرون تفكيك المقابلة الفئوية (the categorical opposition) بين الذكوري والأنثوي. وكانت النتيجة تحولاً في مركز ثقل السياسة النسوية. وبمجرد أن تركّز جهد الصراعات الجندرية في العنف، برزت العلاقة بين الهوية والتمثيل (identity and representation). وكانت النتيجة هي تبعية الصراعات الاجتماعية للصراعات الثقافية، وسياسات إعادة التوزيع لسياسة الاعتراف. وعليه، افترضت النسويات الثقافية والتفكيكيات، على حدّ سواء، أنّ السياسة الثقافية النسوية سوف تدعم الصراعات من أجل المساواة الاجتماعية. ولكن هذا الافتراض أيضاً سقط فريسة لروح العصر (zeitgeist) الفضفاضة. فالتوجه النسوي إلى الاعتراف، في «مجتمع الشبكة» (the network society)، قد اتفق بشكل دقيق جداً مع النيوليبرالية المهيمنة، التي لا تريد شيئاً أكثر من قمع الذاكرة الاشتراكية²⁶.

على النقيض من ذلك، ومن منظور الاعتراف (the recognition perspective)، يبدو أنّ حالة الجندر هي تمايز في الوضع، متأصلاً في النظام الأساسي للمجتمع. فالقوانين الجندرية تنتشر في الأنماط الثقافية للتفسير والتقييم، وهي أمور أساسية بالنسبة إلى نظام الوضع ككل. ومن ثم، إنّ السمة الرئيسة للظلم الجندري هي النزعة المركزية: نمط مؤسسي للتقدير الثقافي يميّز الصفات المرتبطة بالذكورة، في حين أنّه يقلّل من قيمة كل شيء مُشَفّر على أنّه «أنثوي». وتشكل النماذج المُمأسسة مساحات واسعة من التفاعل الاجتماعي، وقد تمّ تدوينها في العديد من مجالات القانون، بما في ذلك قانون الأسرة والقانون الجنائي؛ حيث تقوم بتزويد الهياكل القانونية بالخصوصية والاستقلال الذاتي والحصانة الذاتية والمساواة. وهي أيضاً راسخة في العديد من مجالات السياسة الحكومية، مثل سياسات الإنجاب والهجرة واللجوء، وفي الممارسات

26- nancy fraser, «feminist politics in the age of recognition: a two-dimensional approach to gender justice», studies in social justice, volume 1, number 1, published by new school for social research, (winter 2007), p.24.

انظر أيضاً:

nancy fraser and axel honneth, redistribution or recognition?: a political-philosophical exchange, op.cit, p.21.

المهنية الرائدة، كالطب والعلاج النفسي؛ كما تتجذّر أنماط التقدير في الثقافة الشعبية والتفاعل اليومي. ونتيجة لذلك تعاني المرأة من أشكال التمييز الجندي في حالة الخضوع، كالتهرش والاعتداء الجنسيين والعنف العائلي، والاستبعاد أو التهميش في المجالات العامة والهيئات التداولية، والحرمان من الحقوق الكاملة والحماية المتساوية للمواطنة. هذه الأضرار هي ظلم ناتج عن عدم الاعتراف، وهي مستقلة نسبياً عن الاقتصاد السياسي وليست مجرد «بنية فوقية» (superstructural). ومن ثمّ، لا يمكن التغلب عليها من خلال إعادة التوزيع وحده، لكنّها تتطلب وسائل علاج إضافية ومستقلة للاعتراف²⁷.

2- الاعتراف الثقافي بالحركات الاجتماعية:

تحاول العديد من الجماعات الثقافية تأكيد هويتها الجماعية من خلال استبعاد، وبقوة، جميع «الوافدين الغريباء» (outsiders). وتنضوي هذه الجماعات ضمن لواء الحركات الاجتماعية؛ هذه الأخيرة التي تطالب اليوم بالاعتراف بأهمية قناعاتها، وهي لا تشمل جماعات سلمية فحسب، مثل النسويات أو الأقليات المهمّشة، ولكن تضمّ أيضاً مجموعات عنصرية وقومية، مثل أمة فارخان للإسلام (farrakhan's nation of islam)، وزعماء حليقي الرؤوس الألمان (german skinheads) وفي هذا الصدد، كان التنقيح الثاني لفريزر، وهو تنفيذ تصورهما الأولي لسيناريو صراع ما بعد الاشتراكية الجديدة الذي يبنّي على تفكيك مشروع «سياسة الهوية» (identity politics) واختلاف الحركات، في هذا الصدد، لا يمكن ربطه إلا بالهدف المشترك المتمثل في المطالب غير الحصرية والموجّهة نحو الديمقراطية بغرض الاعتراف الثقافي، في الوقت الذي تجرد الواحدة بعيداً عن تلك التي تحاول بقوة أن تؤكد «خصوصيتها» مع التهديد بالعنف (particularity) من خلال تطبيق المضامين المعيارية²⁸.

3- معضلة الثقافي والاقتصادي:

من المؤكّد أن المجموعات والفئات الاجتماعية الثقافية لا تستبعد بعضها بعضاً، ولكن تجادل فريزر في أنها قد تُصنّف وفقاً لجذورها الأساسية؛ فمن جهة هي جماعات تتجذّر أساساً في النظام الاقتصادي الأكثر عرضةً للتوزيع غير العادل، ومن جهة أخرى هي جماعات منضوية في وضع متمايز وعرضة لعدم الاعتراف. إذا كانت الطبقة الاجتماعية الفرعية (الطبقة العاملة) توفر حالة نموذجية فيما يتعلق بالظلم الاقتصادي، وأمثلة فريزر حول الجماعات التي تعاني أساساً من الظلم الثقافي تشمل أولئك الذين يضعون جنسهم خارج التسلسل الهرمي وقيم الثقافة المهيمنة، بما في ذلك المثليين. في النقطة المركزية نجد فريزر

27- nancy fraser, «feminist politics in the age of recognition: a two-dimensional approach to gender justice», op.cit, p.26.

28- nancy fraser and axel honneth, op.cit, p.121.

تضع شروطاً لـ «ثنائية التكافؤ» لدى المجموعات التي هي على حدّ سواء عرضةً لكلا النوعين من الظلم. إنّ المثاليين اللذين تستخدمهما فريزر هما النوع الاجتماعي و«العرق»؛ فقد تمّ تحديدهما على أنهما ثقافيين وليس أساسيين اقتصاديين، إلّا أنّها تدّعي أن هذه الفروق قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بنية النظام الاقتصادي. اضطهاد الداليت في الهند سيكون مثلاً قوياً؛ في وقت واحد ومُتجذّر في النظام (الثقافي) الذي يُحدّد الطبقة (بالنسبة إلى ماكس فيبر)، وجزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي المستمر. لم تكن الطبقة المهيمنة أو الفرعية متجانسة أبداً في مختلف السياقات والأشكال، كانت مؤسسات وممارسات اجتماعية وثقافية مُتمايزة. وحيثما تكون المجموعات الفرعية متميزة ثقافياً، فإنّها قد تجذب سوء التقدير وعدم الاعتراف الثقافي. من ناحية أخرى، بحسب جوديث بتلر (1998م)، إن البروز الثقافي للمثليين يقابله دفع غرامات اقتصادية حادّة، ومعاناة جسدية، فضلاً عما أشار إليه بيير بورديو بالعنف الرمزي (2000). ولكن المشكلة في أساس هذه المظالم، فيما إذا كان النظام الاقتصادي أو النظام الثقافي أو كلاهما معاً²⁹.

خامساً: النوع الاجتماعي في سياق المأسسة: مدخل علاجي (euqitueparéht)

تقتض المقاربة المعاصرة للنوع الاجتماعي، ولاسيما في السياقات غير الغربية، للقضاء على مظاهر اللّاعدالة بين الجنسين، والاعتراف بالهوية، وتحقيق العدالة التوزيعية، لبلوغ الهدف الأصلي لاستئصال باتولوجية العنف في المجتمعات المعاصرة، الاعتماد على الأطر الإجرائية الآتية:

1- الإصلاح المؤسسي، ويبرز في تكوين وزارة للمساواة بين الجنسين، أو إنشاء الحصص لتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية والحكومة والشرطة والقوات المسلّحة³⁰.

2- تحويل ثقافة السلطة (فالعامل على تحقيق المساواة بين الجنسين؛ لأنه حق أساسي وشرط ضروري للقضاء على الفقر وتحقيق هدف النمو والتماسك الاجتماعي وتعزيز السلام والأمن، لكنّ هذا لن يكون فعالاً إلا إذا قمنا، في وقت واحد، بتغيير ثقافة السلطة إلى ثقافة تدعم المساواة بين الجنسين وبناء السلام المستدام. وفي هذا الاتجاه يمكن تحويل هذين المتغيرين إلى مؤشرات، من خلال خلق هياكل صنع القرار المراعية للمنظور الجنساني في السياسة والمجتمع، وأيضاً خلق بنية تحتية وطنية مستدامة من أجل السلام تسمح

29- terry lovell, «nancy fraser's integrated theory of justice: a "sociologically rich" model for a global capitalist era?», op.cit, p.68.

30- kathleen m. jennings, "gender and post-conflict state building", ralph bunche institute for international studies, p.2, see link: <http://conflictfieldresearch.colgate.edu/wp-content/uploads/2015/05/jennings.pdf>. date of visit: 18 september 2017.

للمجتمعات وحكوماتها بحلّ الصراعات داخلياً. وتتطلب، في نهاية المطاف، تغيير المعتقدات الاجتماعية والثقافية العميقة الجذور بشأن دور الرجل والمرأة في المجتمع³¹.

خاتمة:

إنّ الظواهر المرضية، كالعنف والتطرف والإرهاب، هي حصيلة لغياب التوازن النسبي بين احترام الهوية الثقافية والاعتراف بها كياناً له حق في العيش الكريم من جهة، وظفر الفئة المهمشة بحقوقها المادي في الثروة من خلال التوزيع الاقتصادي العادل القائم على الاعتراف الثقافي بهذه الفئة من جهة أخرى.

في تقديري، إذا كانت فريزر تفترض الإصلاح انطلاقاً من البنية الاقتصادية والوضعية الثقافية والأطر المؤسسية للاعتراف، فإن ذلك على قدر كبير من الأهمية، لكن لا ينبغي أن نُغفل إصلاح معتقدات وقيم وإدراكات السلطة، ممثلةً في صناع القرار، حول هوية الجماعات ومطالبها الهوية والثقافية، وهذا يرتبط في الأصل بطبيعة الثقافة السياسية الموجهة لسياسات السلطة، هل هي استيعابية أو تعددية؟ هل مغلقة أو مفتوحة؟

31- a cordaid and wo=men policy brief, "gender-responsive peace and state-building: transforming the culture of power in fragile states", september 2010, pp.5. 4, see link: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2010.10.13-final-policy-brief-cordaid-gender-responsive-peace-and-state-building.pdf>. date of visit: 26 september 2017.

المصادر والمراجع

1- المصادر:

باللغة العربية:

- ريكور، بول، سيرة الاعتراف: ثلاث دراسات، ترجمة فتحي أنقزو، مراجعة محمد محبوب، المركز الوطني للترجمة - دار سيناترا، تونس، ط1، 2010م.
- هنتغتون، صامويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلو عبود، دار الساقى، بيروت، ط1، 1993م.
- هوبز، توماس، الليثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد (هيئة أبوظبي للثقافة والتراث-كلمة، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2011م).

باللغة الأجنبية:

- fraser, nancy, justice interruptus: critical reflections on the «postsocial» condition, © london-new york, routledge, 1997).
- fraser, nancy, and axel honneth, redistribution or recognition?: a political-philosophical exchange, translated by joel galb, james ingram, and christiane wilke (london-new york, verso, first published, 2003).
- fraser, nancy, «justice sociale, redistribution et reconnaissance», revue du mauss, la découverte, volume 1, issue 23, (2004).
- fraser, nancy, «re-framing justice in a globalizing world», in nancy fraser and pierre bourdieu, (mis) recognition, social inequality and social justice, edited by terry lovell (new york-london, routledge, first published, 2007).
- fraser, nancy, «feminist politics in the age of recognition: a two-dimensional approach to gender justice», studies in social justice, volume 1, number 1, published by new school for social research, (winter 2007).
- fraser, nancy, «social justice in the age of identity politics: redistribution, recognition, and participation», the tanner lectures on human values delivered at stanford university, april 30-may 2, 1996, <http://www.intelligenceispower.com/important%20e-mails%20sent%20attachments/social%20justice%20in%20the%20age%20of%20identity%20politics.pdf>. date of visit: 28 septembre 2017.
- fraser, nancy, «repenser la sphère publique: une contribution à la critique de la démocratie telle qu'elle existe réellement», extrait de habermas and the public sphere, sous la direction de craig calhoun (cambridge, mit press, 1992), traduit de l'anglais par muriel valenta in: hermès revues 31,(2001).

- honneth, axel, the struggle for recognition: the moral grammar of social conflicts, translated by joel anderson (massachusetts-great britain, the mit press cambridge, 1995).

- taylor, charles, the politics of recognition, https://www.uio.no/studier/emner/sv/sai/sosant2210/v15/pensumliste/taylor_the_politics_of_recognition.pdf, date of visit: 25 octobre 2017.

2- المراجع:

- a cordaid and wo=men policy brief, «gender-responsive peace and state-building: transforming the culture of power in fragile states», september 2010, pp.5. 4, see link: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2010.10.13-final-policy-brief-cordaid-gender-responsive-peace-and-state-building.pdf>. date of visit: 26 september 2017.

- casanova, vincent & gaëlle krikorian, «entretien avec nancy fraser», devenir pairs-vacarme 55, 15 avril 2011, in: <http://www.vacarme.org/article2005.html>, date de la visite: 11 octobre 2017.

- jennings, kathleen m., «gender and post-conflict state building», ralph bunche institute for international studies, p.2, see link: <http://conflictfieldresearch.colgate.edu/wp-content/uploads/2015/05/jennings.pdf>. date of visit: 18 september 2017.

- laitinen, arto, «paul ricoeur's surprising take on recognition», études ricoeuriennes/ricoeur studies, volume 2, issue 1, (2011).

- lara, mar?a p?a and robert fine, «justice and the public sphere», in: nancy fraser and pierre bourdieu, (mis) recognition, social inequality and social justice, edited by terry lovell (new york-london, routledge, first published, 2007).

- lovell, terry, «nancy fraser's integrated theory of justice: a «sociologically rich» model for a global capitalist era?», in: nancy fraser and pierre bourdieu, (mis)recognition, social inequality and social justice, edited by terry lovell (new york-london, routledge, first published, 2007).

- martha e. gimenez, «working class», in william a. darity, international encyclopedia of the social sciences, macmillan reference usa, volume 9, 2nd edition.

- minter? adam, «machiavelli, violence, and history», the harvard review of philosophy, volume 2, issue 1, published by the philosophy documentation center, (spring 1992).

- sénac, réjane, «l'institutionnalisation d'une égalité dans la différence: parité, diversité, intersectionnalité», 12e congrès, association française de science politique (afsp), section thématique 65: «des «politiques» de l'intersectionnalité: un regard comparatif sur l'institutionnalisation du traitement des discriminations multiples en europe», jul 2013, sciences po, paris, 27 rue saint-guillaume, france. submitted on 3 april 2014, in: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00972735/document>, date de la visite: 07.09.2017.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط - أكادال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com